الحمل على المعنى

(دراسة موازنة بين تفسيري تنزيه القرآن ومجمع البيان)(*)

الباحث/ عادل فاروق محمد أحمد عبد الرّحمن

مدرس لغة عربية بالتّربية والتعليم.

الملخص

يناقش البحث قضية الحمل على المعنى في تفسير "تنزيه القرآن" للقاضي عبد الجبار المعتزليّ وتفسير "مجمع البيان" للطبرسي الشّيعيّ، ويعتبر الحمل على المعنى وسيلة من الوسائل التي لجأ المفسران إليها ليقيِّدا الألفاظ ذات دَلالة العموميَّة مثل كلمة "شيء" وكلمة "يخلق" ويوجِّها دَلالتها؛ لتصبح مقصورةً على دَلالة بعينها يبغيانها لخدمة مذهبيهما.

the load on meaning
A comparative study between Tanzeeh Alquran and Magmaa Albayan's interpretations

AbstractL

The research discusses the issue of pregnancy on meaning in the interpretation of the "tanziyah of the Qur'an" by Judge Abdul-Jabbar al-Mu'tazili and the interpretation of the "complex of the statement" of the Tabarsi Shiite, and the pregnancy on meaning is one of the means by which the interpreters resorted to it to confirm the words of significance such as the word "thing" and the word "creates" Its significance, to become limited to a particular indication they want to serve their doctrines.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٤) أبريل ٢٠١٨

العنوان المختصر للبحث:

(اعتماد المفسّرين العقديّين على ظاهرة الحمل على المعنى، وما يترتب عليه من توجيه نحوي بسبب تغير الدَّلالة، من خلال التطبيق على تفسيري تنزيه القرآن للقاضي عبد الجبّار ومجمع البيان للطبرسيّ)

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى إبراز دور الظواهر النحوية في قضية الحمل على المعنى، كتقدير الجار والمجرور وعود الضمير، كما يهدف إلى إبراز دور الحمل على المعنى في توجيه الدلالة، وسبب اعتماد القاضي والطبرسي عليه في تأويلهم لإثبات بعض معتقداتهم مثل نفي رؤية الله ونفي خلق الشر وعصمة الأنبياء.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج التّحليليّ الوصفي، فيرصد الآيات التي اتّخذها القاضي والطَّبرسيّ، لتوكيد ما ذهبا إليه من أفكار وتفسيرهما لتلك الآيات باعتمادهما على باب الحمل على المعنى.

أبرز نتائج البحث:

أسفر البحث عن عدّة نتائج منها:

١. أنّ للتوجيه النحويّ علاقة وطيدة بمسألة الحمل على المعنى، فمن خلال ظاهرة التقديم والتأخير وتقدير الجار والمجرور وإعادة الضمير وغير ذلك مما يتعلق بالأبواب النحوية يستطيع المفسر أن يستفيد من إكساب بعض الألفاظ دلالات جديدة تتوافق مع مذهبه.

٢- أنّ المفسّر النحويّ العقديّ كلما كان متمكنا في علم النحو استطاع أن يطوِّع ظاهرة الحمل على المعنى لنصرة مذهبه.

٣- أنّ النحو يدعّم مسألة الحمل على المعنى ويقويّها، فلا تكون مجرد تعسف من المفسر في بعض الأحيان وإنما يكون لها مبرر منطقيّ بالقياس على القواعد النحوية حتى لو كانت القاعدة على وجه ضعيف، ولا سيّما إذا عزّز المفسر رأيه بالشواهد وآراء النحاة.

التّمهيد

إنَّ الحمل على المعنى من مجازات كلام العرب كما أطلق عليه ابن قتيبة ومنه "مخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجمع خطاب الاثنين"(١) وهو بحر لا ينكش(٢).

وأكثر ما ورد في مبحث الحمل على المعنى في الرّسالة يتمثَّل في تخصيص العام، حيث أوَّل المفسِّران الألفاظ التي لو تركت على مطلق دَلالتها لاشتملت على ما يخالف بعض أفكار المذهبين وذلك إمَّا بتقدير جارٍّ ومجرورٍ أو اعتِمادًا على معاني الحروف، أو بقصر لفظ عام على دَلالة بعينها، أو الحمل على معنى الفعل المذكور وما إلى ذلك من الوسائل التي يستطيعان من خلالها أن يقيِّدا الألفاظ ذات دَلالة العموميَّة مثل كلمة "شيء" وكلمة "يخلق" ويوجِّها دَلالتها؛ لتصبح مقصورةً على دَلالة بعينها يبغيانها لخدمة مذهبيهما، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ المفسِّرَيْن سارا على نهجٍ واحدٍ ولا مفاضلة بينهما في هذا المبحث. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أوّلا: التّخصيص بتقدير جار ومجرور:

لفظ "شيء":

قال تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠﴾[٣].

كلمة "شيء" لو ظلَّت على دَلالتها الحقيقية سيندرج تحتها القدرة على أفعال العباد وعند الفرقتين أنَّ العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرِها وشرِّها، مستحقٌّ على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدَّار الآخرة، والرَّب تعالى منزَّه أن يضاف إليه شرٌّ وظلمٌ وفعلٌ هو كفرٌ ومعصيةٌ؛ لأنَّه لو خلق الظّلم كان ظالما كما لو خلق العدل كان عادلا"[٤].

ومن ثَمَّ قدَّر الطَّبرسيّ جارًّا ومجرورًا "من المقدورات"، "من المعدومات"، "من مقدوراته"[٥] يخصّص به كلمة "شيء" ويخرج دَلالتها من حيِّز العموم، ولا شكَّ أنَّ التّقديرين الأوَّل والثّاني مقبولان ولكنَّ التّقدير الثّالث أكَّد فيه أنَّ هناك أشياء غير مقدورة لله جلَّ وعلا لا يقدر عليها. وليس هذا بغريب فقد قالوا إنَّ الله ﷻ يعجز عن فعل الشَّرّ، ولا يقدر على ظلم أحد أصلا ولا على شيء من الشَّرّ وأنَّ النَّاس يقدرون على ذلك[٦].

وسيرًا على دندن المعتزلة أيضًا واتّفاقًا مع الطَّبرسيّ قدَّر القاضي جارًّا ومجرورًا "من الأجسام والنّعم"[٧]؛ لينفي خلق أفعال العباد.

مادة "خلق":

وامتدادًا لنفي خلق الله لأفعال العباد خصّص المفسِّران ما وجداه عامًّا، فقدَّر القاضي جارًّا ومجرورًا "من النّعم" متعلِّقًا بالفعل "يخلق" في قوله

تعالى:﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ١٧﴾[٨]؛ بينما الطَّبرسيّ قدَّر مفعولا به "هذه الأشياء"[٩] حتى لا يكون الخلق عامًّا فيندرج تحته خلق أفعال العباد؛ لأنَّ العبد عند المفسِّرين قادرٌ خالقٌ لأفعاله[١٠].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ وَيَخۡلُقُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[١١]. قدَّر الطَّبرسيّ "من الحيوانات" متعلِّقًا بالفعل "تعلمون"؛ ليحصر الخلق ويقصره على ما دون أفعال العباد، كما قدَّر جارًّا ومجرورًا "من أنواع الحيوان والنّبات والجماد"[١٢]؛ ليخصّص "ما" الواقعة معمولا لـ "يخلق".

وفي قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرۡكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُۚ لَوۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٤﴾[١٣].

أوَّل المفسِّران في الآية الكريمة دَلالة الحرف "مِن"[١٤] في ﴿مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾، أوَّلها القاضي بأنَّها زائدة للاستحقاق(١٥) علمًا بأنَّ كونها للتّبعيض أقوى وهو تأويل الطَّبرسيّ، يقول: "مِن" في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ للتّبعيض، وقيل إنَّ "مِن" زائدة، عن أبي عبيدة، وأنكر سيبويه زيادتها في الإيجاب... بمعنى: ليغفرَ لكم بعضَ ذنوبِكم؛ لأنَّه يغفر ما دون الشِّرك ولا يغفر الشِّرك، وقال الجبائيّ: دخلت "مِن" للتّبعيض، ووضع البعض موضع الجميع توسُّعًا[١٦].

وما أوَّل هذه الدَّلالة إلا ليثبت فكرة استحقاق العبد للثّواب وأنَّ ذلك واجب على الله ولو غفر الله له بعض الذّنوب لكان ذلك ظلمًا بل واجب على الله أن يغفر له كلَّ الذّنوب .

فالعبد عند المعتزلة مستحقٌّ على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدّار

الآخرة[١٧]، بل زعموا أنَّ المؤمن إذا خرج من الدُّنيا على طاعة وتوبة استحقَّ الثَّواب والعِوض، والتّفضُّل معنى آخر وراء الثَّواب[١٨]، خلافًا لأهل السُّنَّة وقاعدتهم القائلة" بأنَّ الله تعالى مهما تفضَّل فهو لا عن استحقاق سابق؛ لأنَّهم يقولون إنَّ الأفعال التي يتوهّم القدريَّة أنَّ العبد يستحقُّ بها على الله شيئًا، كلّها خلق الله، فهو الذي خلق لعبده الطّاعة وأثابه عليها، وخلق له التّوبه وقبلها منه، فهو المحسن أولا وآخرًا وباطنًا وظاهرًا، لا كالقدريَّة الذين يزعمون أنَّ العبد خلق لنفسه التّوبة بقدرته وحوله، يستوجب على ربّه المغفرة بمقتضى حكمته التى توجب عليه – على زعمهم – المجازاة على الأعمال إيجابًا عقليًا"[١٩].

أمَّا أهل السُّنَّة فيرَون أنَّ كلَّ ثوابٍ من فضل الله ولا يجب عليه شيء ﷻ، وهذا ما جعل ابن المنير يصف الزَّمخشريّ بفساد الاعتقاد[٢٠].

ثالثًا: التّخصيص بقصر لفظ عام على دَلالة بعينها:

قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[٢١].

قصر الطَّبرسيّ دَلالة لفظ "أهل" في "أهل البيت" على خمسة هم النَّبيّ صلى الله عليه وسلم وفاطمة وعلي والحسن والحسين فذكرهم وأكّد التّخصيص والقصر بقوله: "واستدلّت الشّيعة على اختصاص الآية بهؤلاء الخمسة عليهم السّلام"[٢٢]؛ ليؤكّد عصمة الأئمّة وأنَّ الله قد أذهب عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيرًا. ولا شكّ في إذهاب الله الرّجس عن أهل البيت وتطهيرهم إلا أنَّ ما رمى إليه الطَّبرسيّ من عصمة الأئمّة كان وراء ذلك التّخصيص.

وعلّق الدكتور محمد حسين الذّهبي على الطَّبرسيّ في هذا التَّأويل بقوله: "فأنت ترى أنّ الطَّبرسيّ يحاول من وراء هذا الجدل العنيف أن يثبت عصمة الأئمّة، وهي عقيدة فاسدة يؤمن بها هو ومن على شاكلته من الإماميّة الإثني عشريّة، ولا شكّ أنَّ هذا تحكّم من كلام الله تعالى دفعه إليه الهوى وحمله عليه تأثير المذهب[٢٣].

أمَّا القاضي فلم يعنِهِ عصمةُ الأئمّةِ وإنْ أقرَّ بعصمة الأنبياء من قبل؛ لأنَّ فكرة الإمامة هي عقيدة الشِّيعَة ومن ثم انشغل بما ظنَّه في الآية من تدخُّل اللهِ ﷻ في أفعال العباد بإذهاب الرّجس، وفيها أكَّد فكرة "اللطف" يقول: "ورُبَّما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ أليس ذلك يَدُلّ على أنَّه تعالى يفعل فيهم الصّرف عن المعاصي؟ وجوابنا: إنَّ المراد بهذا أنَّه تعالى يلطف لهم زيادات الألطاف فلا يختارون إلا الطّاعة فهذا معنى الإذهاب بالرّجس ولذلك قال بعده: ﴿وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾[٢٤].

رابعًا: الحمل على المعنى المؤوّل للفعل المذكور:

والمقصود بذلك حمل الكلام على فعل مضمر يَدُلّ عليه فعل مذكور[٢٥]، وقد أكثر منه المفسِّران في تفسيريهما بل هو ركيزة من ركائز التَّأويل لدى كلّ مفسِّر عقديّ، ووسيلة رئيسة من وسائل تأويلهم.

_ نفي التّشبيه والجسميّة والمكانيّة، ومنه:

تأويل القاضي " الوجه" بـــ "الرّضا"[٢٦] في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ١١٥﴾[٢٧].

نفي المعتزلة التّشبيه نفيًا تامًّا من كلّ وجهٍ مكانًا وصورةً وجسمًا وتحيُّزًا

وانتقالا[٢٨]، ودعاهم ذلك إلى تأويل الآيات التي تناولت ما يتعلّق بالله ﷻ من يدٍ ووجهٍ وسمعٍ وبصرٍ واستواءٍ، كما نفَوا الكلام من الله ﷻ لموسى عليه السلام وكذلك نفَوا الرّؤية[٢٩]؛ لأنَّها تستلزم الجسميّة أيضًا، وإنَّما أجاز أهلُ السُّنَّة تفسير هذه الآيات على ظاهرها في إطار قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣٠] فوقفوا موقفًا وسطًا بين من نفى التّشبيه كالمعتزلة وبين من حمل الوجه واليدين والعينين على ظاهرها وحقيقتها ولم ير أنَّها صفات سمعيّة كبعض فرق الأشعريّة[٣١] والمشبّهة[٣٢]. ويقول الشّهرستاني: "ولسنا مكلّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها، بل التّكليف قد ورد بالاعتقاد بأنَّه "لا شريك له، وليس كمثله شيء، وذلك قد أثبتناه يقينًا"[٣٣]. وقد أثبت الإمام أحمد بن حنبل ذلك في كتابه "العقيدة"، وأثبت الوجه بقوله: "إنَّ لله ﷻ وجهًا لا كالصّور المصوّرة والأعيان المخطّطة بل وجهه وَصَفَه بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(القصص: ٨٨)، ومن غَيَّر معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باق لا يبلى وصِفَة له لا تفنى، ومن ادعى أنَّ وجهه نفسه فقد ألحد ومن غيَّر معناه فقد كفر، وليس معنى وجه معنى جسد عنده ولا صورة ولا تخطيط ومَن قال ذلك فقد ابتدع"[٣٤].

ـ نفي خلق الشَّرّ، ومنه:

تأويل الطَّبرسيّ لـ "يزيدنَّ" بـــ "يزدادونَ" في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾﴾[٣٥]. حتى لا يكون القرآن الذي هو من قبل الله ﷻ سببًا في زيادة

الكفار فيُنسب الشَّرّ إلى الله. يقول: "أي سيزدادون عند إنزال القرآن إليك طغيانًا وكفرًا، ويريد بالكثير منهم المقيمين على الكفر"[٣٦].

وكذلك تأويل "نقيضْ" بـــ "نخلِّ"[٣٧] في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝٣٦ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ۝٣٧﴾[٣٨]. والتّخلية هي الترك فلم يضلّه الله وإنَّما تركه يسير في طريق الضّلال، وكأنَّ التّرْك ليس شرًّا عنده.

وكذلك تأويل القاضي "جعلنا" بـــ " بيَّنا "[٣٩] في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝١٢٣﴾[٤٠].

- وأيضًا تأويل القاضي "يضلّ" ب "يعاقب"، و"يهدي" ب "يثيب"[٤١] في طيّ تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٢٦﴾[٤٢].
- وتأويله أيضًا "صرَفَ" بـــ "عاقَبَ"[٤٣] في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۝١٢٧﴾[٤٤].
- وتأويله "يُذهب" بـــ "يَلطُف"[٤٥] في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

تَطۡهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[٤٦].

ومصطلح اللطف استعمله المعتزلة ولاسيَّما الزَّمخشريّ[٤٧] هروبًا من القول بخلق الله لأفعال العباد، فيقولون لطف بهم أي: وهبهم ألطافه.

ـ نفي خلق أفعال العباد، ومنه:

تأويل القاضي "أضحك" بـ "أنعم"؛ لينفي خلق أفعال العباد، فالعبد – عند المعتزلة – قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرِها وشرِّها، مستحقٌّ على ما يفعله ثوابًا وعقابًا وأنَّ الله –تعالى– منزَّه أن يضاف إليه شرٌّ كالإضلال ونحوه[٤٨].

وتمثّل ذلك التَّأويل في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾﴾[٤٩].

علمًا بأنَّه أقرَّ بإبكاء الله للعبد[٥٠]. وأرى في ذلك تناقضًا بيِّنًا، وإن عاد وأوَّل "أبْكى" بـــ "عاقَبَ".

خامسًا: عود الضّمير:

الأصل في الّضمير أنَّ يعود إلى أقرب مذكور في الكلام ما لم يمنع من ذلك مانع، وما لم تقم قرينة على غير ذلك؛ لأنَّ "عودة الضّمير إلى أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور"[٥١].

قال تعالى: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ...﴾[٥٢]، فالهاء في (يرضه) عائدة على الشّكر وليس على الكفر؛ لأنَّ الشّكر هو أقرب مذكور، ولم يمنع منه مانع، وليس هناك ما يرجح عود الضّمير إلى أول مذكور والمعنى العام لا يتّفق مع عوده إلى الأوَّل، وهي فكرة أشبه بفكرة الجوار في قولهم: "جُحْرُ ضبٍّ خربٍ" وخرب من صفات الجحر لا الضّب، وكما قال امرؤ القيس:

كأنّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ ... كَبيرُ أُناسٍ في بجاد مُزَمَّلِ(٥٣)

أمَّا في حالة التَّأويل فقد يتم الخروج عن المألوف، فالتَّأويل هو المرحلة التّالية لمرحلتين تظهران عند التعامل مع النّص ودراسته، وهما: المعنى والتّفسير، حيث ذكر الزّركشي أنَّ معاني العبارات التي يعبّر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة: المعنى، التّفسير، التَّأويل(٥٤).

وترتيب هذه المراحل علي هذا النّسق إنَّما هو ترتيب تصاعدي لإعمال الذّهن وطول البحث، فالمعني هو المقصود والمراد(٥٥)، والتّفسير كشف المغلق من المراد بلفظه(٥٦)، أمَّا التَّأويل فهو صرف اللفظ عن الاحتمال الظَّاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل، يصير به أغلب الظّن من المعني الذي دلّ عليه الظَّاهر(٥٧)، وفيه يستنبط المؤوّل الأحكام محاولا إثبات فكره وما يرمي إليه من معانٍ، خارجًا في كثير من الأحيان عن رأي خصومه في تأويل تلك الآيات التي كانت محلا للنّزاع بينهم. وقد عدَّ السّيوطي ذلك ابتداعًا ومشاركة للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع(٥٨).

ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِىۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٧٨﴾﴾(٥٩) فالعطف يؤكد أنَّ الله ﷻ يهدي ويُضل، إلا أنَّ القاضي أعاد الضّمير في "يُضلل" إلى الفاعل في "المهتدي"(٦٠)؛ لينفي الضّلال عن الله تأكيدًا لفكرة أنَّ الله لا يفعل الشّرّ، فعلى أصل العدل عند المعتزلة . وما اندرج تحته من أفكارهم أنَّ الله تعالى لا يريد الشَّرّ ولا يأمر به(٦١)؛ لأنَّ مريد الشَّرّ شرير كما أنَّ مريد الخير خيّر، بل والأعجب من ذلك أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الله ﷻ يعجز عن فعل الشَّرّ، ولا يقدر على ظلم أحد أصلا ولا على شيء من الشَّرّ وأنَّ الناس يقدرون على ذلك(٦٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ١٥٥﴾[٦٣].

والشّاهد في الآيتين قوله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ﴾ فكيف يقبل المفسِّران الضّلال واقعًا من الله ﷻ وعندهما مريد الشَّرّ شرير كما أنَّ مريد الخير خيّر، بل والأعجب من ذلك أنَّ المعتزلة ذهبوا إلى أنَّ الله ﷻ يعجز عن فعل الشَّرّ، ولا يقدر على ظلم أحد أصلا ولا على شيء من الشَّرّ وأنَّ النّاس يقدرون على ذلك[٦٤]، ومن ثَمَّ أعاد الطَّبرسيّ الضّمير في "تضلّ بها" إلى الرّجفة[٦٥]، أمَّا القاضي فأوَّل الفتنة بشدّة التّكليف[٦٦] ولم يلجأ إلى الضّمائر كوسيلة من وسائل التَّأويل ههنا.

أمَّا أهل السُّنَّة والجماعة فقد أعادوا الضّمير "ها" في ﴿تُضِلُّ بِهَا﴾ إلى الفتنة التي هي من قبل الله لقبولهم الهدى والضّلال من الله[٦٧]، فيقول الطبريّ: "ما عبدوا دونك إلا فتنة منك أصابتهم...؛ ليتبيّن الذي يضلّ عن الحق"[٦٨].

والأرجح قول أهل السُّنَّة لعود الضّمير إلى أقرب مذكور وهو الفتنة وهو الأوْلى[٦٩].

أبرز نتائج البحث:

ـ أسفر البحث عن عدّة نتائج منها:

١- أنّ للتوجيه النّحويّ علاقة وطيدة بمسألة الحمل على المعنى، فمن خلال ظاهرة التقديم والتأخير وتقدير الجار والمجرور وإعادة الضّمير وغير ذلك مما يتعلق بالأبواب النحوية يستطيع المفسر أن يستفيد من إكساب بعض الألفاظ دلالات جديدة تتوافق مع مذهبه.

٢- أنّ المفسّر النحويّ العقديّ كلما كان متمكنا في علم النحو استطاع أن يطوِّع ظاهرة الحمل على المعنى لنصرة مذهبه.

٣- أنّ النّحو يدعّم مسألة الحمل على المعنى ويقويّها، فلا تكون مجرد تعسف من المفسر في بعض الأحيان وإنما يكون لها مبرر منطقيّ بالقياس على القواعد النّحوية حتى لو كانت القاعدة على وجه ضعيف، ولا سيّما إذا عزّز المفسر رأيه بالشّواهد وآراء النّحاة.

الهوامش:

١- محمد زغلول سلام، ابن قتيبة، دار المعارف، مصر، ط ١، (د. ت)، ٦٩.

٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م، الخصائص ٢: ٤٣٥ .

٣- البقرة ٢٠.

٤- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، ت ٥٤٨ هـ، الملل والنحل، تحقيق: أبى محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، (د.ت) ١: ٦٦.

٥- يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾(البقرة ٢٠) عام فهو قادر على الأشياء كلّها على ثلاثة أوجه على المعدومات بأنَّ يوجدها وعلى الموجودات بأن يفنيها وعلى مقدور غيره بأن يقدر عليه ويمنع منه، وقيل هو خاصّ في مقدوراته دون مقدور غيره فإنَّ مقدورًا واحدًا بين قادرين لا يمكن أن يكون؛ لأنَّهُ يؤدي إلى أن يكون الشيء الواحد موجودًا معدومًا ولفظة كلّ قد يستعمل على غير عموم نحو قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾(الأحقاف ٢٥). (الطبرسيّ، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن، ت ٥٤٨ هـ، مجمع البيان في تفسير القرآن. دار العلوم للتّحقيق والطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م، ١: ٧٧).

٦- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، الفصل في الملل والأهواء والنّحل، مكتبة الخانجيّ – القاهرة،باب شنع المعتزلة، ٤: ١٧٤.

٧- يقول: "فهو معنى قوله: ﴿خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ﴾(الرّعد ١٦) ثمّ بيّن أنَّهُ الخالق للنّعم التي يستوجب عندها العبادة فلا تليق العبادة إلا به، ولا مدخل لأفعال العباد في ذلك وقد بينا من قبل وجوهًا في أن قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾(الرّعد ١٦) لا يدلّ إلا على أنَّ المقدّر من هذه الاجسام والنّعم من قبله" (القاضي، عبدالجبّار بن أحمد بن عبدالجبّار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله، أبوالحسن الهمذانيّ، الأسدأبادي، الملقّب بقاضي القضاة ت: ٤١٥ هـ، تنزيه القرآن = عن المطاعن، تحقيق: د. نبها

خضر محمد ـ د. رضوان السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م، مجلد واحد، ٢٠١). وفسّرها في أكثر من موضع أشملها حين قال: "﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾(الرّعد ١٦) قد تقدّم معنى الإضافة وأنّ المراد به الأجسام التي قدّرها الله تعالى إلى سائر ما يتصل بها دون أفعال العباد، وإذا كان الله تعالى تمدّح بأنَّهُ خالق كلِّ شيء فكيف يدخل فيه الكفر والكذب والفواحش مع أنَّ خلق ذلك إلى الذّم أقرب؟ وقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ﴾(الزمر ٧١) أحد ما يدلّ على قولنا لأنَّهُ تعالى لو كان خالقنا للكفر فيهم لكانت الحجّة لهم بأن يقولوا وما ذا ينفع مجيء الرّسل إلينا مع أنَّ الله تعالى خلق الكفر فينا وأراده وقضاه وقدّره. (القاضي، تنـزيه القرآن ٣٦٤، وانظر أيضًا نفس المرجع ٢١٨، في تفسير القاضي لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾ (النّحل ١٧).

٨- النّحل ١٧ .

٩– الطبرسيّ، مجمع البيان ٦: ١١١.

١٠– الشهرستانيّ، الملل والنّحل ١: ٦٦.

١١– النّحل ٨.

١٢– الطبرسيّ، مجمع البيان ٦: ١٠٩ .

١٣– نوح ٣ ، ٤ .

١٤– انظر الحرف "مِن" في حروف المعاني في هذه الرِّسالة.

١٥- يقول: "فإن قيل فكيف قال تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ ومن عبد الله واتّقاه استحقّ غفران كلّ ذنوبه؟ وجوابنا أنَّ من قد تدخل زائدة كما تدخل للتبعيض وهي هاهنا زائدة. ويحتمل أنَّهُ يريد أنَّ الغفران يكون في هذا الجنس كما يقال باب من حديد وقوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوۡتُ قَوۡمِي لَيۡلٗا وَنَهَارٗا ۝٥ فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارٗا ۝٦﴾(نوح) المراد به تشدّد القوم في الإنكار والجحود والنّفور من قبول الحق ولذلك قال تعالى: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوۡتُهُمۡ لِتَغۡفِرَ لَهُمۡ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ

ءَاذَانِهِمۡ﴾(نوح ٧). (القاضي، تنزيه القرآن ٤٣٦).

١٦- الطبرسيّ، مجمع البيان ٦: ٤٦ ، ٤٧، ٤٨ .

١٧- الشهرستانيّ، الملل والنِّحل ١: ٦٦.

١٨- نفس المرجع.

١٩- الزمخشري، أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م، الانتصاف - هامش الكشَّاف: ٤٧٨/١، وقد وصف الإسكندريُّ الزَّمخشريّ بالجرأة وسوء الأدب.

٢٠- نفس المرجع، الانتصاف - هامش الكشَّاف ٤: ٤١٨.

٢١- الأحزاب٣٣ .

٢٢- الطبرسيّ، مجمع البيان ٨: ١٢٠ .

٢٣- محمد حسين الذهبيّ، التّفسير والمفسِّرون، مكتبة وهبة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م ط٦ ٢: ٨٢

٢٤- القاضي، تنزيه القرآن ٣٣٥ .

٢٥- علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربيّة، ديوان الوقف السنّي، سلسلة الدّراسات الإسلاميَّة المعاصرة، العراق، بغداد، ط١، ١٤٣٣ ه – ٢٠١٢م، ٣٥٩.

٢٦- يقول: "وربما قيل أما يدلّ قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ على المكان قلنا المراد: إنَّ هناك يوجد رضا الله... ولو كان المراد بذلك المكان لوجب أن يكون تعالى في وقت واحد في أماكن بحسب صلاة المصلّين وقد يذكر الوجه ويراد به ذات الله" (القاضي، تنزيه القرآن ٣٣).

٢٧- البقرة ١١٥ .

٢٨- الشهرستانيّ، الملل والنِّحل ١: ٦٦.

٢٩- يقول الزَّمخشريّ: فيصفونه بمشيئة القبائح وخلق الفحشاء والمنكر وبما يدخل في التَّشبيه كالرّؤية ونحوها (الزمخشريّ، الكشَّاف ٢: ١٧٤).

٣٠- الشّورى١١.

٣١- الشهرستانيّ، الملل والنِّحل ١: ١٠٦، انظر تعليق ابن المنير - الانتصاف - هامش الكشَّاف: ٤٣٦/٤.

٣٢- الشهرستانيّ، الملل والنِّحل ١: ١١٧.

٣٣- الشهرستانيّ، الملل والنِّحل ١: ١٠٤.

٣٤- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشّيباني أبو عبد الله، ت ٢٤١ هـ، العقيدة، رواية أبي بكر الخلال، دار قتيبة – دمشق، تحقيق: عبد العزيز عزّ الدّين السّيروان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١: ١٠٣.

٣٥- المائدة ٦٤.

٣٦- الطبرسيّ، مجمع البيان ٣: ٣١٠ .

٣٧- يقول: "أي نخلّ بينه وبين الشّيطان الذي يغويه ويدعوه إلى الضّلالة، فيصير قرينه عِوضًا عن ذكر الله" (الطبرسيّ، مجمع البيان ٩: ٣٦).

٣٨- الزُّخرف ٣٦، ٣٧.

٣٩- "وربّما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ وأنَّ ذلك يدلّ على أنَّ مكرهم بكفرهم من قبله تعالى، وجوابنا أنَّ المراد بيَّنا ذلك من حالهم. (القاضي، تـنـزيه القرآن ١٣٦).

٤٠- الأنعام ١٢٣ .

٤١- يقول: "وإنَّما قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ وأراد يعاقب بالكفر به ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ أي يثيب بالإيمان به كثيرًا" (القاضي، تـنـزيه القرآن ٢٠).

٤٢- البقرة ٢٦ .

٤٣- القاضي، تـنـزيه القرآن ١٧٣ .

٤٤- التّوبة ١٢٧ .

٤٥- القاضي، تـنـزيه القرآن ٣٣٥ .

٤٦- الأحزاب ٣٣ .

٤٧- الزمخشري، الكشّاف ٢: ٦٠٠.

٤٨- الشّهرستانيّ، الملل والنِّحل ١: ٦٦.

٤٩- النّجم ٤٣.

٥٠- يقول: "وربَّما قالوا إنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ يدلّ على أنَّ أفعالنا مخلوقة لله تعالى. وجوابنا أنَّ ذلك إن دلَّ فإنَّما يدلّ على أنَّهُ فعل الضّحك والبكاء ولا

عموم فيهما، فإن فعلهما تعالى باثنين ثمّ الظَّاهر فمن أين أن كلّ ضحك وبكاء من فعل الله تعالى. فإن قيل فما قولكم في الضّحك أهو من فعل العبد أو من فعل الله وقد يتعذّر على المرء ترك الضّحك فكيف يكون من فعله. وجوابنا أنَّ الضّحك هو التّفتح المخصوص الذي يظهر في الوجه وذلك يكون من فعل العبد ولا حال يضحك فيها إلا ويجوز أن يتركه؛ لأنَّهُ لو خوّف من الضّحك لتركه، فأمَّا الإبكاء فهو من فعله تعالى؛ لأنَّهُ إنزال ما يدفع صفة الوجه، فحقيقته أنَّهُ تعالى هو الذي يبكي العبد وإن كان العبد قد يتسبّب في ذلك. وقد قيل إنَّ المراد بقوله (أَضۡحَكَ) أنَّهُ أنعم على أهل الثَّواب بالجنَّة والثَّواب (وَأَبۡكَىٰ) أنَّهُ عاقب أهل النَّار واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾(النجم ٤١: ٤٣) وذلك لا يليق إلا بأمر الآخرة فشبّه ما ينالهم من النّعيم والسّرور بالضّحك وما ينالهم من العقاب بالبكاء. (القاضي، تنـزيه القرآن ٤٠٥).

٥١- الشّلوبين، أبو علي الشّلوبين، ت ٦٥٤ هـ، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، تحقيق: أ.د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ. ١: ٢٩٥.

٥٢ــ الزّمر ٧.

٥٣ــ ثبير: جبل بعينه – العرنين: الأنف، وقال جمهور الأئمّة: هو معظم الأنف، والجمع العرانين، ثم استعار العرانين لأوائل المطر؛ لأنَّ الأنوف تتقدّم الوجوه. البجاد: كساء مخطّط ، والجمع البُجُد. التّزميل: التّلفيف بالثّياب، وقد زمّلته بثياب فتزمّل بها أي: لففتته فتلفّف بها. وجرّ مزمّلًا على جوار بجاد وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنَّهُ وصف كبير أناس، ومثله ما حكي عن العرب من قولهم: جحرُ ضبٍّ خربٍ، جر خرب بمجاورة ضب، ومنه قول الأخطل: (الطّويل):

جزى الله عني الأعورين ملامة وفروة ثفر الثورة المتضاجم

جر المتضاجم على جوار الثّورة والقياس نصبه؛ لأنَّهُ صفة ثفر، ونظائرها كثيرة. الويل: جمع وابل وهو المطر الغزير العظيم القطر، ومثله شارب وشَرْب وراكب وركْب وغيرهما، والويل أيضًا مصدر، ويلت السّماء تيل ويلًا إذا أتت بالوابل. يقول: كأنَّ ثبيرًا في أوائل مطر هذا السّحاب سيّد أناس قد تلفّف بكساء مخطّط شبه تغطيته بالغثاء بتغطّي هذا الرّجل بالكساء .(الزّوزنيّ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين، ت 468هـ- ١٠٩٣م، شرح المعلقات السّبع، تحقيق لجنة التّحقيق في الدّار العلميّة، ١٩٩٣م، الدّار العالميّة، بيروت)٤٠.

٥٤ــ الزّركشي، بدر الدّين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٧٢م، ٢: ١٤٦ .

٥٥ــ نفسه: ١٤٦.

٥٦ــ نفسه: ١٤٧.

٥٧ــ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدّومي ثمَّ الدمشقي،1280هـ-١٩٢٧م، نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة النّاظر وجنة المناظر لابن قدامة، دار الحديث بيروت، ومكتبة الهدى، رأس الخيمة، الامارات العربيّة المتحدة، ط١، ١٩٩١م، ٢: ٢٣٠)، (خالد عبد الرحمن العك، أصول التّفسير وقواعده، دار النّفائس، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤ هـ،١٩٩٤م، ٥١، وعرّف الزّركشي التّأويل بأنَّهُ سُمي من قولنا آل الأمر إلي كذا أي صار إليه، وأصله من المآل وهو العاقبة والمصير. (الزّركشي، البرهان ٢: ١٤٨، ٤٩).

٥٨ــ السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبى بكر، ت ٩١١ هـ، الإتقان في علوم القرآن – مكتبة دار التّراث بالقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢: ٧٨.

٥٩ــ الأعراف ١٧٨.

٦٠ــ يقول: "ومن يضلل عن الثّواب إلى العقاب ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾". (القاضي، تنزيه القرآن ١٥٣).

٦١ــ الشَّرُّ عندهم يقع من العبد على خلاف الإرادة الرّبانيّة (تعليق ابن المنير. هامش الكشّاف ١: ٤٣٥)، أمّا عند أهل السُنَّة فيجوز عليه -تعالى- خلق الشّرّ وإرادته كالخير، فكلّ شيء يقع على مراد الله ﷻ ولكنّه -تعالى- لا يأمر إلا بالخير (حاشية الشّيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشّاف . هامش الكشّاف ١: ٥٩)، وقد استدلّ أهل السُنَّة على قولهم إنّ الله يخلق الخير والشّرّ بقوله تعالي: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٣﴾(**فاطر ٣**)، **وقوله تعالى:** ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢﴾(**الفرقان ٢**). كما استدلّوا بقوله ﷺ: كلُّ شيءٍ بقدرٍ حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز" وهو حديث إسناده صحيح على شرط مسلم (ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسّسة قرطبة . القاهرة، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، ٢: ١١٠) وعند القرطبيّ هذا الحديث إبطال لمذهب القدريّة (القرطبيّ، شمس الدّين عبد الله بن محمد، ت ٦٧١ هـ، الجامع لأحكام القرآن، طبعة دار الغد العربيّ، ط٢ ،١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م، ٧: ٦٥٠٣). وكذلك بحديث أبي ذر رضي الله عنه حين قدم وفد نجران على رسول الله ﷺ فقالوا: الأعمال

إلينا والآجال بيد غيرنا، فنزلت الآية إلى قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾، فقالوا: يا محمد يكتب علينا الذّنب ويعذّبنا؟ فقال ﷺ: "أنتم خصماء الله يوم القيامة" (نفس المرجع ٦٥٠٤)، وكذلك استدلّوا بقوله ﷺ: "القدريّة يقولون الخير والشّرّ بأيدينا، ليس لهم من شفاعتي نصيب ولا أنا منهم" (ذكر في كنز العمّال عن أنس: ٢٣٠/١، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٧: ٦٥٠٤).

[٦٢]– ابن حزم، الفصل في الملل والنِّحل ٤: ١٧٤ باب شنع المعتزلة.

[٦٣]– الأعراف ١٥٥.

[٦٤]- ابن حزم، الفصل في الملل والنِّحل ٤: ١٧٤ باب شنع المعتزلة.

[٦٥]- يقول: "معناه: إن الرّجفة إلا اختبارك وابتلاؤك ومحنتك. (الطبرسيّ، مجمع البيان ٤: ٢٧٢. ويقول: "تصيب بهذه الرّجفة من تشاء، وتصرفها عمّن تشاء" نفس المرجع ٢٧٣ .كما أوّل الفتنة بالعذاب. (نفس المرجع).

[٦٦]– القاضي، تنزيه القرآن ١٥١.

[٦٧]– يقول ابن كثير في تفسيره للآية: "قاله ابن عبّاس، وسعيد بن جبير، وأبو العالية، وربيع بن أنس، وغير واحد من علماء السَّلَف والخلف. ولا معنى له غير ذلك؛ يقول: إن الأمر إلا أمرك، وإن الحكم إلا لك، فما شئت كان، تضلّ من تشاء، وتهدي من تشاء، ولا هادي لمن أضللت، ولا مضلّ لمن هديت، ولا معطي لما منعت، ولا مانع لما أعطيت، فالملك كلّه لك، والحكم كله لك، لك الخلق والأمر". (ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل بن كثير، ت ٧٧٤ هـ، تفسير القرآن العظيم، علّق عليه وخرّج أحاديثه هاني الحاج، راجع أحاديثه نصر الدّين الألبانيّ، المكتبة التوفيقيّة، (د. ت)، ٣: ٣٤٨.

[٦٨]– تفسير الطّبريّ: (الطّبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠ هـ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (د- ت) ٩: ٩٣.

[٦٩]– الشّلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، ١: ٢٩٥.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- **الطبرسيّ (أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن، ت ٥٤٨ هـ).**
- مجمع البيان في تفسير القرآن. دار العلوم للتّحقيق والطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ –٢٠٠٦م.
- **القاضي (عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله، أبوالحسن الهمذاني، الأسدأبادي، الملقّب بقاضي القضاة** ت: ٤١٥ **هـ).**
- تنزيه القرآن عن المطاعن، تحقيق: د. نبها خضر محمد، د. رضوان السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م، مجلد واحد.

ثانيا: المراجع:

- **ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني).**
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.
- **ابن حزم (علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد).**
- الفصل في الملل والأهواء والنّحل، النّاشر: مكتبة الخانجيّ – القاهرة.
- **ابن حنبل (أحمد بن محمد بن حنبل الشّيباني أبو عبد الله، ت ٢٤١ هـ).**
- العقيدة، رواية أبي بكر الخلال، النّاشر:دار قتيبة – دمشق، الطّبعة الأولى ١٤٠٨هـ، تحقيق:عبد العزيز عزّ الدّين السّيروان.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسّسة قرطبة . القاهرة، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

- **خالد عبد الرحمن العك (الشّيخ، مدرس بدار الإفتاء بدمشق).**
- أصول التّفسير وقواعده، دار النّفائس، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ،١٩٩٤م.
- **الزّركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله).**
- البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٧٢م.
- **الزّوزنيّ (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين، ت 468هـ ١٠٩٣م).**
- شرح المعلقات السّبع، تحقيق لجنة التّحقيق في الدّار العلميّة، ١٩٩٣م، الدّار العالميّة، بيروت.
- **الزمخشري (أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ).**
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.

وبحواشيه أربعة كتب :

- الانتصاف من صاحب الكشاف، لأحمد بن المنير الإسكندري.
- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، للحافظ بن حجر.
- حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف.
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، للشيخ محمد عليان المرزوقي.

- **السّيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبى بكر، ت ٩١١ هـ).**
- الإتقان في علوم القرآن – مكتبة دار التّراث بالقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ت).

- **الشلوبين (أبو علي الشلوبين، ت ٦٥٤ هـ) .**
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: أ.د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- **الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، ت ٥٤٨ هـ).**
- الملل والنحل، تحقيق: أبى محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- **الطبرسيّ (أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن، ت ٥٤٨ هـ).**
- مجمع البيان في تفسير القرآن. دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
- **الطّبريّ (محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطّبريّ أبو جعفر، ت ٣١٠ هـ).**
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الشعب، (د.ت).
- **عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدّومي ثمَّ الدمشقي،1280هـ-١٩٢٧م.(الأستاذ الشّيخ)**
- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة النّاظر وجنة المناظر لابن قدامة، دار الحديث بيروت، ومكتبة الهدى، رأس الخيمة، الامارات العربيّة المتحدة، ط١، ١٩٩١م.
- **علي عبد الله حسين العنبكي (دكتور).**
- الحمل على المعنى في العربيّة، ديوان الوقف السنّي، سلسلة الدّراسات الإسلاميَّة المعاصرة، العراق، بغداد، ط١، ١٤٣٣ ه – ٢٠١٢م.
- **القاضي (عبد الجبار بن أحمد بن عبدالجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله، أبوالحسن الهمذاني، الأسدأبادي، الملقّب بقاضي القضاة** ت: ٤١٥ هـ).
- تنزيه القرآن عن المطاعن، تحقيق: د. نبها خضر محمد . د. رضوان السيّد،

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م، مجلد واحد.

- **القرطبيّ (شمس الدّين عبد الله بن محمد، ت ٦٧١ هـ).**
- الجامع لأحكام القرآن، طبعة دار الغد العربيّ، ط٢ ،١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.
- **ابن كثير (أبو الفدا إسماعيل بن كثير، ت ٧٧٤ هـ).**
- تفسير القرآن العظيم، علّق عليه وخرّج أحاديثه هاني الحاج، راجع أحاديثه نصر الدّين الألبانيّ، المكتبة التوفيقيّة، (د. ت).
- **محمد حسين الذّهبيّ (الدكتور).**
- التّفسير والمفسِّرون، مكتبة وهبة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ط٦.
- **محمد زغلول سلام (الدّكتور).**
- ابن قتيبة، دار المعارف، مصر، ط ١، (د. ت).